أثبت من قرأ في المدينه ، وداره بالثقفوي من داره بينه
ثبت ما جاء من اختلاف ، بينهما عنه أو ائتلاف
وربما أطلقت في الأحكام ، ما اتفقا فيه عن الإمام
لكن في ذا أخذت عن الداني ، إذ كان ذا حفظ وذا إتقان
حسبما قرأت بالجميع ، على ابن حمدون أبي الربيع
المقرئ المحقق الفصيح ، ذي السند المقدم الصحيح
أو بعض ما أفتيت من الحجج ، مما نقلوا في طالب محجج
ومعترفا من بالتقصير ، لكل ثبت ماهر نحرير
وأسأل الله تعالى العصمة ، في القول والفعل فتلك النعمة

القول في التعوذ المختار ، وحكمه في الجهر والإسرار

وجاء في لفظه أقوال ، وغير ما في النحل لا يختار
والجهر جاء عندنا في المذهب ، به والإخفاء روى المسيبي

القول في استعمال لفظ البسملة ، والسكت والوصل عند النقلة

بين السورتين بسملا ، وورش الوجهان عنه نقلا
والسكت يبين الخط بالصواب ، أو صله مبين الإعراب
وهم يبسمل عن ضرورة ، في الأربع المعلومة المشهورة
بين النفع والانفال ، والصف واسم الله والويلان
إذ أو عند كل ذي نظر ، لأن وصفه الرحيم مفتقر
لبعده في فواته ، في تركها في حالتين براءه

ودرهما

وذكرها في أول الفواتح ، والحمد لله لأمر واضح
واختارها بعض أولي الأداء ، لفصلها في أول الأجزاء
ولا تقف فيها إذا وصلتها ، بالسورة الأولى التي ختمتها

القول في الخلاف في ميم الجمع ، مع ما تعلق بها من تبع

وصل لورش ضم ميم الجمع ، إذا أتت من قبل همز القطع
وكلها أسكنها قالون ، ما لم يكن من بعدها سكون
واتفقا في ضمها في الوصل ، إذا أتت من قبل همز الوصل
وكلهم يقفوا بالإسكان ، وفي الإشارة لهم قولان
وتركها الأظهر في القياس ، وهو الذي ارتضاه جل الناس

القول في هاء ضمير الواحد ، والخلف في نصر وقيل رايس

واعلم بأن صلة الضمير ، بالواو أو بالياء للتكثير
فالهاء إن توسطت حركتين ، فنافع يصلها بالطلبة
وهاء هذه كهاء الضمير ، فوصلها قبل محرك حتم
واقصر لقالون يؤده معا ، ونوله منها الثلاث جمعا
نوله ونصله ونؤته ، وأرجه الحرفين مع فألقه
وعنه لا طه في أقلها ، فلا دخول جازم لفعلها
وطرحه أتها لديه بأنه ، على خلاف فيه عن رواته
ونافع بعض يرضه قصى ، لنقل الضم ولذا قد قصر
ولم يكن له في هاء يره ، مع ضمها وجزمه إذ غمر

Copyright © King Saud University